

استحالة اطلاق اليبيل على الله تعالى واختلافه في مع الارادة فالت  
الفلسفة ارادته على علم جميع الموجودات من الارز الى البر وبأية كيف  
يبتغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الاكمل ويكتفه  
صدوره عنه حتى يكون الوجود على وفق المعلوم على احسن النظام  
من غير قصور وطلب بشوتي ويسمونه هذا العلم عنانية وقال  
النجار انها عبارة عن كونه غير مغلوب ولا مستكبره وقال الكعبي  
الارادة بالنسبة الى تعاليمه عبارة عن علمه بها وبالنسبة الى  
الافعال غيره اسره بها وقال الصحابيا اهل السنة والبياتين  
والعاصي عبد للبار ارادة تعاليمه زايده على العلم توجب  
تخصيص المفعولات على وجه دون وجه ووقت دون وقت  
اصحت لكلماتها بانها لو اردت فان تعلقت بالمراد الغرض وهو  
غيره لا يحال كان ستهلا به والمستكمل بالغير ناقص وان  
تعلقت لا الغرض كان التعلق عبثا والعبث على الله محال  
واجيب بان تعلمنا بالمراد لذاتها فان ارادة الله منزهة  
عن الاغراض بله واجبة التعلق لايجاد ذلك الشئ في ذلك

الوجه

الوقت لذاتها لاغيرها ونظيره لان قوله ارادة الله منزهة  
عن الاغراض ان لم يكن خطابه فهو حتمه النزاع وان كان اختياريا  
لشئ الثاني من التزديد فليس بناهض لاستلزامه  
والعبث وقوله بله واجبة التعلق لايجاد ذلك الشئ  
دعوى لا بد له من برهان ويمكن ان يجاب عنه بانه اختيار الشئ  
الثاني من التزديد واستلزام العبث فمفاد الملائمة يقتض  
المغايرة بين المتلازمين ومعنى العبث الطموع الغرض  
فمنه قوله وان تعلقت لا الغرض كان ذلك عبثا ان تعلقت  
لا الغرض تعلقت لا الغرض وهو خطأ وقوله بله واجبة  
التعلق اشارة الى الالتزام على وجه مقدم فانهم قالوا ان بالعبث  
وهم عليهم ان تعلق على جميع الموجودات الا انهم ما ذكره واما  
ان يكون الغرض اولا الغرض التمام المكتبة وليس لهم  
جواب سوى ان جعلوا تعلقه بذلك لانه لا غيرها فيقال  
لم كما ان هذا الوجه صحيح في العلم بكون صحى في الارادة  
واما النجار فلما رأى ان الارادة ضد الكراهة عرفه بعدم